مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(2) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

سياسات مكافحة الفساد في بوتسوانا والأوروغواي وإمكانية الاستفادة منها عراقياً

الباحث: حسام مزهر شناوه الجنابي أ.د. احمد يحيى هادي الزهيري
كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة

الكلمات المفتاحية: بوتسوانا، الأوروغواي، مكافحة الفساد

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تحليل سياسات مكافحة الفساد في كل من بوتسوانا والأوروغواي، بوصفهما نموذجين ناجحين في بناء منظومات فعّالة للنزاهة والحوكمة الرشيدة، مع بحث إمكانية الإفادة من هذه التجارب في السياق العراقي. وتنطلق الدراسة من تشخيص واقع مكافحة الفساد في العراق، الذي يتسم بتشابك التحديات السياسية والمؤسسية، ولاسيما المحاصصة، وضعف الاستقلال المؤسسي، وتقادم الإطار التشريعي. وتعتمد الدراسة منهجاً تحليلياً مقارناً لبيان مرتكزات النجاح في التجربتين محل البحث، والتي تمثلت في الإرادة السياسية الصادقة، والإصلاح الإداري القائم على الكفاءة، واستقلال الأجهزة الرقابية والقضائية، وتعزيز الشفافية والرقابة المجتمعية. وتخلص الدراسة إلى أن نقل هذه التجارب لا يتحقق بالاستنساخ، بل بتكييف عناصرها الأساسية بما ينسجم مع الخصوصية السياسية والقانونية والاقتصادية للعراق. كما تؤكد أن بناء منظومة وطنية فاعلة لمكافحة الفساد يتطلب إصلاحاً تشريعياً ومؤسسياً متكاملاً، يربط بين المساءلة والشفافية والإصلاح الإداري، بما يعزز ثقة المواطن ويكرّس مبادئ الحكم الرشيد.

المقدمة:

تأتي دراسة سياسات مكافحة الفساد في كل من بوتسوانا والأوروغواي في إطار السعي إلى فهم التجارب الدولية الناجحة في بناء منظومات فعّالة للنزاهة والحوكمة الرشيدة، ولاسيما في الدول التي استطاعت الحد من الفساد ضمن بيئات سياسية واقتصادية غير معقدة من حيث الموارد أو الحجم. فقد اعتمدت هاتان الدولتان مسارات إصلاحية اتسمت بالوضوح والاستمرارية، وقامت على الإرادة السياسية، والإصلاح الإداري، واستقلال المؤسسات الرقابية والقضائية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مستويات الشفافية والثقة العامة.

في المقابل، يواجه العراق واقعاً مختلفاً يتسم بتشابك التحديات السياسية والمؤسسية، من أبرزها نظام المحاصصة، وضعف البنية الإدارية، وتعدد مراكز القرار، فضلاً عن الاعتماد الريعي

على النفط. وقد أسهمت هذه العوامل في إضعاف فاعلية التشريعات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، رغم ما شهده الإطار القانوني من تعديلات متكررة عقب التحولات السياسية، والتي جاءت في كثير من الأحيان مجتزأة أو متأثرة بنصوص تقليدية لم تعد منسجمة مع أنماط الفساد المعاصرة.

وتبرز أهمية المقارنة مع تجربتي بوتسوانا والأوروغواي من حيث كونهما اعتمدتا تشريعات دقيقة وآليات مؤسسية واضحة عززت المساءلة، وسرّعت الحسم القضائي، ودعمت استرداد الأموال العامة، بما حدّ من فرص الإفلات من العقاب. إن استحضار هذه التجارب في السياق العراقي لا يعني تقليدها، بل دراستها بوصفها خبرات تراكمية يمكن الإفادة من بعض عناصرها في تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي، وبما يراعي الخصوصية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعراق.

وعليه، تشكل هذه الدراسة مدخلاً تحليلياً لبحث سياسات مكافحة الفساد في بوتسوانا والأوروغواي، في ضوء واقع التشريعات والمؤسسات العراقية، بما يسهم في إغناء النقاش الأكاديمي حول إصلاح منظومة النزاهة وتعزيز الحوكمة الرشيدة في العراق.

أولاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحّة إلى معالجة القصور البنيوي في سياسات مكافحة الفساد في العراق، ولاسيما على المستوى التشريعي والمؤسسي، في ظل استمرار ضعف الردع القانوني وتعدد منافذ الإفلات من العقاب. كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على تجربتين دوليتين ناجحتين هما بوتسوانا والأوروغواي، وتبحث في كيفية توظيف عناصر نجاحهما ضمن سياق عراقي مختلف سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. ويسهم البحث في رفد النقاش الأكاديمي وصانع القرار برؤية تحليلية مقارنة تساعد على تطوير نموذج وطني واقعي لمكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

ثانياً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل سياسات مكافحة الفساد في بوتسوانا والأوروغواي، من حيث مرتكزاتها التشريعية والمؤسسية والإدارية، وبيان مدى إمكانية الإفادة من هذه السياسات في إصلاح منظومة مكافحة الفساد في العراق، وبما ينسجم مع خصوصية النظام السياسي والإطار القانوني والبيئة الاجتماعية والاقتصادية العراقية.

ثالثاً: مشكلة البحث:

كيف يمكن الاستفادة من سياسات مكافحة الفساد الناجحة في بوتسوانا والأوروغواي لتطوير منظومة تشريعية ومؤسسية فاعلة لمكافحة الفساد في العراق، في ظل ما يعانيه من تحديات المحاصصة السياسية، وضعف المؤسسات، وتقادُم التشريعات الجزائية؟

رابعاً: فرضية البحث:

يفترض البحث أن تكييف عناصر النجاح في سياسات مكافحة الفساد في بوتسوانا والأوروغواي، ولاسيما الإرادة السياسية واستقلال المؤسسات وتحديث التشريعات، يمكن أن يسهم في تعزيز فاعلية منظومة مكافحة الفساد في العراق، دون الإخلال بخصوصية سياقه السياسي والمؤسسي.

المبحث الأول: الإرادة السياسية والإصلاح الإداري ودورها في مكافحة الفساد

تُعدّ الإرادة السياسية حجر الأساس لأي مشروع وطني لمكافحة الفساد، فيما يشكّل الإصلاح الإداري الأداة التنفيذية لترجمتها إلى واقع مؤسسي، فحين تتوافر إرادة سياسية حقيقية لدى القيادة، وتُترجم إلى بناء مؤسسات مهنية خاضعة للمساءلة، يصبح الطريق نحو النزاهة والإصلاح ممكنًا، وتجارب كلٍّ من بوتسوانا والأوروغواي تُقدِّم دروسًا عملية يمكن للعراق أن يستفيد منها في بناء منظومة فاعلة لمكافحة الفساد. وقد عرفت الإرادة السياسية على أنها القدرة الواعية لدى القيادة السياسية على اتخاذ قرارات حرة ومسؤولة تهدف إلى تصويب الأوضاع أو إلغاء السياسات التي ثبت ضررها، استنادًا إلى تقدير وطني مستقل، بعيدًا عن الضغوط أو الهيمنة الخارجية، وبما يعكس التزامًا فعليًا تجاه المصلحة العامة [1].

في حين عرف الإصلاح الإداري هو جهد منظم ومتكامل يهدف إلى إدخال تغييرات جوهرية في بنية الجهاز الإداري وأساليبه، لرفع كفاءته وفعاليته بما ينسجم مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن هذا الجهد تعديل التنظيمات والهياكل القائمة أو استحداث أخرى جديدة، وتطوير القوانين واللوائح، وتحسين أساليب العمل، وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على قيادة عملية التغيير الإداري بفاعلية واستدامة[2].تُبرزت جارب بوتسوانا والأرغواي أن نجاح مكافحة الفساد لا يتحقق بإصلاحات جزئية، بل يقوم على منظومة متكاملة تتقدمها الإرادة السياسية الصادقة، وتُسندها إدارة رشيدة للموارد، ويُعزّزها جهاز إداري مهني قائم على الكفاءة، وهو ما يقتضي تناول هذه المرتكزات بوصفها مداخل أساسية يمكن للعراق الإفادة منها في بناء نموذج فعّال للنزاهة والإصلاح المؤسسي:

المطلب الأول: ترسيخ الإرادة السياسية الصادقة:

ترسيخ الإرادة السياسية الصادقة يُعد الخطوة الأولى في بناء منظومة فعّالة لمكافحة الفساد، إذ تُظهر تجربة بوتسوانا أن القيادة السياسية الواعية عندما تتعامل مع النزاهة كقضية وطنية لا كشعار سياسي، فإنها تضع الأساس الحقيقي للإصلاح. فقد جسدت القيادة في بوتسوانا هذا المفهوم من خلال التزام الرئيس والقيادة العليا شخصيًا بقيادة جهود مكافحة الفساد، ما عزز الثقة العامة بالدولة ومؤسساتها[3]. في المقابل، ما زال العراق بحاجة إلى ترسيخ هذا النمط من الإرادة السياسية الصادقة عبر تجاوز تأثيرات المحاصصة الحزبية وتغليب المصلحة الوطنية،

بحيث تتحول مكافحة الفساد إلى سياسة دولة مستدامة يقودها أعلى هرم السلطة بوضوح ومسؤولية.

أي أن ترسيخ الإرادة السياسية في الدول الساعية للإصلاح، كما في التجربة البوتسوانية، يقوم على توحيد الجهود الوطنية في إطار من الانفتاح والتفاعل الإيجابي مع مطالب المجتمع والقوى السياسية، لا على أسس تسلطية أو احتكارية، فالإرادة السياسية الصادقة تتجسد في تبني سياسات تشاركية تستوعب الاتجاهات الاجتماعية المختلفة وتعمل على بناء توافق وطني يحقق الاستقرار السياسي ويعزز الثقة بالمؤسسات[4]. ومن هذا المنطلق، فإن العراق بحاجة إلى إعادة صياغة مفهوم الإرادة السياسية ليقوم على الانفتاح والمسؤولية الوطنية، بحيث تُوجَّه الجهود نحو الإصلاح الاقتصادي والإداري، وتوظَّف الموارد الوطنية بما يخدم التنمية ويحد من الصراع السياسي، وصولاً إلى بناء نظام سياسي مستقر قائم على الحكم الرشيد والمساءلة الفعلية[5].

المطلب الثاني: إدارة الموارد الطبيعية وتنويع الاقتصاد الوطني:

بعد أن أصبح اقتصاد بوتسوانا ذا طابع ريعي يعتمد بشكل رئيس على صادرات الماس، عملت الدولة على تنويع مصادر الدخل لتقليل هشاشة النموذج التنموي القائم على مورد واحد. فقد أدركت الحكومة حدود التنمية المعتمدة على قطاع الماس، إذ بات واضحًا أن الناتج المحلي الإجمالي يتركز بشكل مفرط في هذا القطاع، بينما تظل القاعدة الإنتاجية محدودة وغير قادرة على استيعاب القوى العاملة المتزايدة.

تحت قيادة زعماء واعين، وضعت بوتسوانا أسساً دستورية واقتصادية متينة ضمنت استقرار الملكية الخاصة وحمتها من التأميم، وأسست لمبدأ أن الثروات الطبيعية ملكٌ للأمة بأكملها. فعندما اكتُشف الألماس على يد الجيولوجيين الأوروبيين، سارعت الحكومة إلى إصدار قانون المناجم والمعادن الذي نص على أن ما تحت الأرض ملك للدولة وليس للقبائل أو الأفراد، وهو ما أسس لإدارة رشيدة للموارد الوطنية[6].

تُعدّ السياحة أحد أهم قطاعات الاقتصاد في بوتسوانا، إذ تمثل ثاني أكبر مصدر للناتج المحلي الإجمالي بعد التعدين، حيث تسهم بما يقارب 13% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفر نحو 9% من فرص العمل في البلاد. وتعتمد بوتسوانا على المحميات الطبيعية والحياة البرية كعناصر جذب رئيسية، فهي تُعرف بكونها (أرض الأفيال) إذ تضم أكثر من (130) ألف فيل، وهو العدد الأكبر عالمياً. وقد شهد الاقتصاد البوتسواني تحولات ملحوظة خلال العقود الأخيرة، اتجهت في معظمها نحو قطاع الخدمات غير القابلة للتداول، مع تقدم محدود في مجالات التوظيف وتنويع الصادرات، لكنه تمكن من تعزيز مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بفضل إدارة رشيدة واهتمام بالسياحة البيئية[7]. أما في العراق فإن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية يستدعي ضرورة تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير قطاعات بديلة مثل السياحة، لما تمتلكه

البلاد من مقومات تاريخية ودينية وطبيعية قادرة على أن تجعلها مركز جذب إقليمي وعالمي، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتخفيف تقلبات الإيرادات النفطية.

هذا النهج الواعي في إدارة الثروات، إلى جانب السياسات المالية المنضبطة، مكّن بوتسوانا من تحقيق نمو اقتصادي مستدام بلغ نحو (9%) على مدى ثلاثة عقود، مما جعلها من أنجح الاقتصادات في القارة الإفريقية، وفي الوقت نفسه بدأت الحكومة في تنويع الاقتصاد الوطني عبر تشجيع استكشاف واستغلال المعادن غير الماسية مثل النيكل والنحاس والفحم وكربونات الصوديوم والذهب والفضة والأحجار شبه الكريمة والجرانيت، إضافة إلى السعي لاستثمار احتياطيات اليورانيوم والرصاص والزنك. كما ركزت الدولة على تطوير القطاعات المساندة للتعدين، مثل تصنيع المعدات والخدمات الفنية والاستشارات الجيولوجية، لخلق فرص عمل جديدة وتوسيع القاعدة الإنتاجية. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن هذه السياسات ساعدت بوتسوانا في الحفاظ على استقرارها الاقتصادي رغم الأزمات العالمية، بما في ذلك أزمة (كوفيد-19)، بفضل مزيج من الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والإرادة السياسية الرشيدة والإصلاح الإداري المستمر[8].

يمكن للعراق أن يستفيد من تجربة بوتسوانا في إدارة الموارد الطبيعية عبر تبنّي نهج يقوم على اعتبار الثروات الوطنية ملكاً عاماً للأمة لا مجال فيه للاحتكار أو الاستغلال الحزبي أو الفئوي. فكما نجحت بوتسوانا في تحويل عائدات الماس إلى مصدر تنمية مستدامة بفضل الشفافية والمساءلة، يمكن للعراق أن يعيد بناء سياساته النفطية من خلال إقرار تشريعات واضحة تضمن توزيعاً عادلاً للعائدات بين المركز والمحافظات، ووضعها تحت رقابة برلمانية ومجتمعية فعّالة. كما ينبغي تعزيز دور المؤسسات المالية الرقابية وتطوير آليات شفافة للإفصاح عن الإيرادات والإنفاق[9]، بما يعزز ثقة المواطن بالدولة ويحدّ من الهدر والفساد. إن تطبيق هذا النموذج في العراق سيساعد على الانتقال من الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط إلى اقتصاد إنتاجي متنوع يحقق العدالة والاستقرار المالي على المدى الطويل.

أن استقرار توزيع الموارد وسهولة الوصول إلى الحقوق العامة قللت الحاجة إلى الرشاوى أو استغلال المناصب لتحقيق مكاسب شخصية، بالإضافة إلى ذلك حافظت الأحزاب السياسية في الأوروغواي على ممارسات شفافة في إدارة المشاريع العامة، إذ تكون المصاريف محددة مسبقًا مما يقلل الفرص للاستخدام التعسفي للسلطة، ويُظهر هذا التفاعل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية كيف ساهمت البنية المجتمعية والسياسات الاقتصادية في ترسيخ بيئة منخفضة الفساد في الأوروغواي، مما يجعل دراسة ديناميكيات الفساد فيها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالتاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد[10]. ويمكن للعراق الاستفادة من هذه التجربة من خلال ضمان عدالة توزيع الموارد وتعزيز الشفافية في إدارة المشاريع العامة عبر نشر الموازنات وتحديد أوجه الإنفاق مسبقاً، بما يقلل فرص الفساد ويعزز الثقة بين المواطن والدولة، إضافة

إلى تبنّي نظم رقابة مالية إلكترونية تضمن تتبّع الإنفاق العام وتمنع التلاعب في الأموال والمشاريع الحكومية.

المطلب الثالث: إصلاح الخدمة المدنية على أساس الكفاءة:

اعتمدت الأوروغواي نموذجًا إداريًا يقوم على الخدمة المدنية القائمة على الكفاءة والجدارة باعتبارها ركيزة أساسية للحكم الرشيد ومكافحة الفساد. فقد تم تطوير نظام التوظيف والترقية في مؤسسات الدولة بحيث يعتمد على المنافسة والاختبارات المهنية والشفافية في التعيين، بدلاً من الولاءات السياسية أو الحزبية. وأسهم هذا النظام في بناء جهاز إداري مهني يتمتع بالاستقلال والاستقرار الوظيفي، مما حدّ من التدخلات السياسية في القرارات الإدارية، وعزّز ثقة المواطن في المؤسسات العامة. كما ساهم تطبيق هذا النموذج في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين تقديم الخدمات العامة، إذ أصبحت معايير الجدارة والكفاءة هي الأساس في شغل المناصب والترقيات، وهو ما جعل التجربة الأوروغوانية نموذجًا يُحتذى به في الفصل بين العمل الإداري والمصالح السياسية في أمريكا اللاتينية[11].

يمكن القول إن تجربة بوتسوانا جسدت مبدأ الجدارة المهنية عملياً، إذ لم يقتصر اعتمادها على الخطاب السياسي، بل تُرجم إلى إطار قانوني ومؤسسي ملزم أسهم في بناء جهاز إداري مهني ومحايد. فقد ركزت الدولة على تعيين وترقية الموظفين وفق معايير الكفاءة والمؤهلات والخبرة والأداء، لا على الانتماءات السياسية، مع إخضاعهم لنظام تقييم أداء سنوي مستمر يجعل التقدم الوظيفي والحوافز، وأحياناً الاستمرار في المنصب، مرتبطاً بنتائج قابلة للقياس، بما يحول الوظيفة العامة إلى مسؤولية مهنية خاضعة للمساءلة الدائمة. ودعمت بوتسوانا هذا التوجه بنظام رواتب عادل وتنافسي يحد من دوافع الفساد، وبثقافة إدارية تركز على النتائج، وهو ما ينسجم مع توجهات الإدارة العامة الجديدة، ويعزز الثقة في مؤسسات الدولة ويخدم المصلحة العامة[12]. ويظهر هذا التوجه بوضوح في نصوص قانون الخدمة العامة في بوتسوانا، الذي يمكن من خلاله تبيان الأسس القانونية التي تنظّم (التعيين، والترقية، وتقييم الأداء) على النحو الآتي:

1. التعيين والترقية على أساس الكفاءة والمؤهلات والأداء لا الولاء السياسي:

أ. نص القانون صراحة على أن الدخول إلى الخدمة العامة والتقدم فيها يكونان على أساس سجل مثبت من الأداء والمهارات والكفاءات، وهو ما يجعل الجدارة شرطاً قانونياً ملزماً للتعيين والترقية[13]

ب. ألزم الجهة المختصة بإعطاء الأولوية لكفاءة وفعالية الخدمة العامة، ولا يُعد المرشح مؤهلاً ما لم يستوفِ متطلبات الكفاءة والمؤهلات المحددة، بما يقطع الطريق على الاعتبارات الشخصية أو السياسية[14].

ت. حظر القانون المحاباة والزبائنية، وتمنع النفوذ غير المشروع، وتؤكد عدم التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الرأي السياسي، وهو ما يرسخ الحياد الإداري قانونياً[15].

2. نظام تقييم أداء مستمر يجعل الموظف في اختبار دائم:

أ. ألزم الموظف بتقديم خدمة فعالة وتحقيق معايير الأداء والعمل على تحسينه بشكل مستمر، ما يجعل الأداء التزاماً دائماً[16].

ب. أوجب القانون إبرام اتفاقيات أداء سنوية ومتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها، وهو الأساس القانوني للتقييم السنوي المستمر[17].

ت. أسند القانون مسؤولية التقييمات الدورية وربطها بالتدريب والمسار الوظيفي إلى إدارة الخدمة العامة، بما يجعل الأداء قابلاً للقياس والمراجعة المؤسسية[18].

2. ربط الترقية والحوافز والاستمرار في المنصب بنتائج الأداء

أ. فرض القانون فترة اختبار عند التعيين، وتربط تثبيت الموظف بمستوى أدائه، مع إمكانية تمديد الاختبار أو إنهاء الخدمة عند ضعف الأداء[19].

ب. أخضع القانون الترقية نفسها لفترة اختبار، وتجيز إعادة الموظف إلى درجته السابقة إذا فشل في أداء مهامه في المنصب الأعلى، ما يؤكد أن الترقية ليست حقاً مكتسباً[20].

ت. نص القانون بوضوح على أن ضعف الأداء أو عدم تحقيق المعايير، رغم إتاحة فرصة للتحسين، يؤدي إلى إجراءات تأديبية قد تصل إلى خفض الدرجة أو الفصل، وهو ما يجعل الاستمرار في الوظيفة مشروطاً بالأداء الفعلي[21].

يحتاج العراق إلى إصلاح شامل في نظام التعيينات والترقيات لبناء جهاز إداري مهني يقوم على الكفاءة والاختصاص والأداء الفعلي لا على الولاءات الحزبية أو الشخصية، ويتطلب ذلك تفعيل مبدأ الجدارة في شغل الوظائف العامة وربط الترقيات بنتائج تقييم أداء موضوعية وقابلة للقياس، بما يعزز العدالة الوظيفية ويرفع كفاءة المؤسسات، ولا يكتمل هذا المسار من دون رقابة داخلية فعالة في إطار قانون الخدمة المدنية تضمن الالتزام بالمعايير القانونية وتكشف الانحرافات الإدارية مبكراً، إلى جانب تفعيل قانون المفتش العام على أساس الاستقلال المهني والصلاحيات الواضحة، بحيث يضطلع بدور حقيقي في مراقبة نزاهة إجراءات التعيين والترقية، ومحاسبة حالات المحاباة واستغلال النفوذ، وربط الملاحظات الرقابية بإجراءات تصحيحية ملزمة، لأن إصلاح الإدارة العامة لا يمكن أن يتحقق من دون منظومة رقابية قادرة على حماية مبدأ الكفاءة وتحويله من نص قانوني إلى ممارسة فعلية.

كما أن تعديل سلم الرواتب أصبح ضرورة لتحقيق التوازن بين الأجور ومستوى المعيشة، وضمان العدالة بين العاملين في القطاعات المختلفة. إن تبني نظام سلم رواتب متحرك يُراجع دورياً وفق مؤشرات اقتصادية مثل التضخم والنمو الاقتصادي، يسهم في تحسين الإنتاجية

وتحفيز الموظفين على الأداء والإبداع، ويعزز الاستقرار الوظيفي ويحد من الفساد الإداري الناتج عن ضعف العدالة في توزيع الدخل[22].

المبحث الثاني: تعزيز استقلال المؤسسات الرقابية والقضائية

لقد أثبتت التجارب الدولية أن استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية يشكّل ركيزة أساسية في بناء دولة القانون ومكافحة الفساد، كما يتضح في التجربتين (البوتسوانية والأوروغوانية) إذ أُنشئت مؤسسات رقابية تتمتع بصلاحيات واسعة واستقلال إداري ومالي مكّنها من أداء مهامها بفعالية، على عكس النموذج العراقي الذي ما زال يعاني من تداخل الصلاحيات وضعف التنسيق بين الجهات الرقابية والقضائية. وسوف نبين ذلك من خلال بيان دور المؤسسات التالية:

المطلب الأول: مديرية مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية (DCEC):

تُعدّ مديرية مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية في بوتسوانا مثالاً مهماً يوضح أن الفاعلية والاستقلال لا تُقاسان بالصيغة الشكلية للارتباط الإداري، بل بطبيعة الضمانات القانونية والمؤسسية الحاكمة لعمل الجهاز الرقابي. فعلى الرغم من ارتباط المديرية تنظيمياً بوزارة العدل والدفاع والأمن، وتعيين مديرها العام من قبل رئيس الجمهورية، فإنها لا تُعد جهازاً تابعاً بالمعنى العملي، لأن قانون إنشائها منحها صلاحيات أصلية ومباشرة في التحقيق والتوقيف والادعاء دون الحاجة إلى موافقات سياسية أو إدارية مسبقة، كما وفر حماية قانونية لقيادتها وموظفيها من العزل التعسفي أو التدخل في مسار القضايا. ويُضاف إلى ذلك وضوح الاختصاصات، واستقرار القيادة، وربط عمل المديرية برقابة برلمانية لاحقة على الأداء لا بتوجيه تنفيذي يومي، ما يحقق المساءلة دون الإخلال بالاستقلال الوظيفي[23]. في المقابل تُظهر تجربة هيئة النزاهة العراقية أن الاستقلال الشكلي المنصوص عليه دستورياً أو قانونياً لا يضمن بالضرورة الفاعلية، إذا لم يُدعّم بصلاحيات تنفيذية حقيقية، وحماية مؤسسية من الضغوط السياسية، ونظام مساءلة يركز على النتائج. وعليه، فإن الفرق الجوهري بين التجربتين لا يكمن في كون الجهاز (تابعاً) أو (مستقلاً) شكلياً، بل في مدى توافر الاستقلال الوظيفي، ووضوح الصلاحيات، والبيئة السياسية الداعمة، وهي عوامل مكّنت المديرية في بوتسوانا من تحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفساد، في حين حدّ غيابها من أثر الأجهزة الرقابية في العراق.

المطلب الثاني: هيئة الشفافية والأخلاق العامة (JUTEP)

تُعدّ هيئة الشفافية والأخلاق العامة (JUTEP) في الأوروغواي نموذجاً متقدماً للاستقلال الإداري والمالي في مكافحة الفساد، وصُممت الهيئة لتكون مستقلة عن السلطة التنفيذية وتخضع لإشراف برلماني مباشر من خلال مجلس إداري يتألف من ثلاثة أعضاء يُعينهم البرلمان، بما يضمن الحياد والشفافية في عملها، وقد مُنحت (JUTEP) صلاحيات واسعة تشمل الإشراف على إقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين، والتحقيق في المخالفات الأخلاقية، وإصدار التوصيات بشأن السياسات المؤسسية ذات الصلة بالنزاهة العامة، وهذا الاستقلال المؤسسي مكّن الهيئة من

ممارسة رقابة فعّالة على كبار المسؤولين دون تأثر بالضغوط السياسية، كما عزّز من قدرتها على التكامل مع النظام القضائي من خلال تقديم المشورة في القضايا المتعلقة بالجرائم ضد الإدارة العامة، ورغم التحديات المرتبطة بضعف الموارد في بداياتها، استطاعت (JUTEP) أن ترسخ مكانتها كركيزة أساسية في منظومة الحكم الرشيد، مما جعلها نموذجاً يُحتذى به في استقلالية الأجهزة الرقابية داخل أمريكا اللاتينية[24].

المطلب الثالث: وحدة الوصول إلى المعلومات

إن اهم ما يمكن الاستفادة من التجربة الأرغوانية هو أنشاء هيئة (الحق في الوصول إلى المعلومات)، فعلى الرغم من إن العراق إعد مسودة قانون منذ عام 2011 بالتعاون مع منظمات دولية مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ألا أن المسودة بقيت دون إقرار بسبب اعتراضات سياسية تتعلق بحدود الإفصاح والسرية الإدارية، وتمثل وحدة الوصول إلى المعلومات الأرغوانية في الأوروغواي نموذجاً متقدماً في ترسيخ الشفافية ومكافحة الفساد، إذ أُنشئت بموجب القانون (الحق في الوصول إلى المعلومات العامة) لسنة 2008 كجهة مستقلة تُعنى بضمان حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات العامة. تمتاز الوحدة باستقلالها الفني والإداري وبتشكيل مجلسها التنفيذي من خبراء يُعيَّنون وفق الكفاءة، مما عزز موضوعيتها وحيادها[25].

تتولى (UAIP) مهام رئيسية تشمل مراقبة تنفيذ قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، وتقديم المشورة القانونية، وتدريب الموظفين العموميين، والتحقق من صحة تصنيف المعلومات السرية لمنع استخدامها كغطاء للفساد. كما ألزمت المؤسسات العامة بنشر بياناتها الأساسية بشكل استباقي دون طلب مسبق، وفرضت مهل زمنية للرد على طلبات المعلومات، ما حدّ من فرص إخفاء العقود أو التجاوزات المالية[26].

يمكن للعراق الاستفادة من تجربة الأوروغواي عبر إنشاء وحدة وطنية مستقلة للوصول إلى المعلومات تعمل ضمن منظومة النزاهة، وترتبط مباشرة بمجلس الوزراء أو البرلمان، لضمان الشفافية في إدارة المال العام وتمكين المواطنين من الرقابة المجتمعية. فوجود مثل هذه الوحدة سيُسهم في تعزيز المساءلة، وتطوير ثقافة الانفتاح الحكومي، والحد من الفساد الإداري عبر كشف المعلومات والبيانات بشكل منظم وملزم قانونياً، يمكن للعراق أن يستفيد من تجربة وحدة الوصول إلى المعلومات العامة (UAIP) في الأوروغواي من خلال تبني نموذج مشابه يحقق عدداً من الفوائد الجوهرية في مكافحة الفساد، أبرزها[27]:

1. تعزيز الشفافية الحكومية: نشر المعلومات بشكل استباقي يقلل فرص إخفاء العقود والإنفاق العام، ويتيح للمواطنين والإعلام متابعة الأداء الحكومي.
2. تمكين الرقابة المجتمعية: تمكين الأفراد والمنظمات من الحصول على البيانات يسهم في كشف التجاوزات والضغط من أجل الإصلاح.

3. تقييد السلطة التنفيذية: وجود جهة مستقلة تراجع تصنيف المعلومات يمنع استخدام السرية الإدارية كأداة للتغطية على الفساد.
4. رفع كفاءة المؤسسات: تدريب الموظفين على إدارة المعلومات يعزز الالتزام بالقوانين والحوكمة الرشيدة.
5. تعزيز المساءلة والمصداقية: تقارير الوحدة الدورية تفرض التزاماً على الوزارات والهيئات، وتدعم ثقة المواطن بالمؤسسات العامة.

إن نقل هذه التجربة إلى العراق من خلال إنشاء وحدة وطنية مستقلة للوصول إلى المعلومات سيشكّل خطوة استراتيجية نحو بناء نظام شفاف يخضع فيه المال العام والمشروعات الحكومية للمراقبة المجتمعية والمؤسسية الفعّالة.

المطلب الرابع: وكالة الشراء والتعاقدات الحكومية (ACCE)

يمتلك العراق وكالة تختص بـ(وكالة الشراء والتعاقدات الحكومية) تعرف بأسم (دائرة العقود الحكومية العامة) ألا أنها لا تتمتع باستقلال كامل إذ أنها تابعة إلى وزارة التخطيط العراقية هذا يجعل منها لا تخرج عن تعليمات أو ضغوط أو حتى تدخل السلطة التنفيذية، مما يجعل منها ناقصة الاستقلالية، تختلف عن نظيرتها الارغوانية (وكالة الشراء والتعاقدات الحكومية (ACCE)) يُعد استقلال وكالة الشراء والتعاقدات الحكومية (ACCE) عاملاً محورياً في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة ضمن منظومة التعاقدات العامة، وقد أُنشئت الوكالة في مايو 2012 بموجب المادة (150) من القانون، كجهة مستقلة فنياً تابعة لرئاسة الجمهورية، الأمر الذي مكّنها من أداء مهامها بعيداً عن التأثيرات السياسية المباشرة. هذا الاستقلال منحها قدرة أكبر على مراقبة عمليات الشراء العام والكشف عن حالات التلاعب أو الرشوة، وكما أن هيكلها التنظيمي الذي يضم مجلساً تنفيذياً شرفياً يمثل جهات رئيسية مثل مكتب التخطيط والميزانية ووزارة الاقتصاد، أسهم في تحقيق التوازن والموضوعية في صنع القرار، مما قلل من احتمالات الفساد الناجمة عن تضارب المصالح أو الانحياز الإداري، ومن خلال تعزيز الشفافية في جميع مراحل التعاقدات الحكومية، أصبحت الوكالة أداة أساسية لبناء إدارة عامة نزيهة يمكن للمواطنين والمؤسسات الرقابية الاعتماد على تقاريرها في متابعة النزاهة وكشف المخالفات[28].

وبالرغم من العراق عقد اكثر من اتفاقية تعاون دولي في مجال مكافحة الفساد ومنها الرقابة الدولية (الأممية والإقليمية)، إذ أن العراق طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) منذ عام 2008، ويخضع لتقارير آلية الاستعراض الأممية التي تتابع التزام الدول بتنفيذ بنود الاتفاقية، خصوصاً ما يتعلق بالشفافية، واسترداد الأصول، وحماية المبلغين، وكما يتعاون مع منظمة الشفافية الدولية التي تُصدر سنوياً مؤشر مدركات الفساد، حيث يُعد ترتيب العراق في هذا المؤشر أحد أشكال الرقابة المعنوية العالمية على أداء مؤسساته، ورقابة المنظمات الدولية والمانحين وهي مؤسسات مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

والاتحاد الأوروبي تتابع برامج الإصلاح الإداري والنزاهة ضمن مشاريع تمويلية، وتفرض شروطاً تتعلق بالشفافية والمساءلة، هذه الجهات تمارس نوعاً من الرقابة المالية والإجرائية غير المباشرة على استخدام المساعدات والقروض[29]، ألا أن العراق بحاجة إلى بناء التحالفات مع الحكومات الأخرى سواء داخل الإقليم أو خارجه، خطوة أساسية في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد. ويتحقق ذلك من خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وتنفيذ برامج مشتركة لمكافحة الفساد، بما يعزز تبادل الخبرات والمعلومات بين الدول، وقد أدى الاهتمام الدولي المتزايد بهذه القضية إلى إدراج مكافحة الفساد ضمن الأولويات العالمية، ما أسفر عن إنشاء مبادرات دولية وإقليمية تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة. وتُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أبرز هذه المبادرات، إذ أرست إطاراً قانونياً شاملاً يهدف إلى منع الفساد وكشفه ومعاقبة مرتكبيه في القطاعين العام والخاص، وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف لضمان فعالية الإجراءات الرامية إلى القضاء على الجرائم المرتبطة بالفساد[30]، وهذا هو ما طبق حرفيا في الأرغواي من خلال انضمام الأرغواي إلى اتفاقية الأميركتين لمكافحة الفساد إذ وقّعت في كاراكاس في مارس 1996 وصادقت عليها الأوروغواي في سبتمبر 1998 بالقانون رقم (17.008)[31]، إذ يمثل التعاون الإقليمي في الأوروغواي عاملاً محورياً في دعم استدامة تنفيذ التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد وتطوير القوانين بما يواكب تطور الجرائم المالية والإدارية. وقد أسهم هذا التعاون في تعزيز تبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين الدول، وتمكين المجتمع المدني من المطالبة بمزيد من الشفافية والمساءلة، مما يعكس التزام الأوروغواي بتعزيز الحوكمة الرشيدة وتوسيع التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد[32].

ما يميز تجربة بوتسوانا في إنشاء مديرية مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية (DCEC) هو اعتمادها على الخبرة الدولية في بناء مؤسساتها الرقابية. فقد استندت الحكومة البوتسوانية إلى التجربتين البريطانية وتجربة هونغ كونغ في تصميم منظومتها الوطنية لمكافحة الفساد، إذ استعانت بنموذج اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ (ICAC)، التي تُعد من أنجح المؤسسات العالمية في مجال الشفافية والنزاهة منذ سبعينيات القرن الماضي، وفي هذا الإطار دعت الحكومة البوتسوانية الخبير الدولي غراهام ستوكويل النائب السابق لمفوض اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ، الذي يُعد من أبرز الخبراء الدوليين في هذا المجال، للمشاركة في صياغة قانون مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية عام 1994، بالتعاون مع إيمانويل تيتيه، المستشار الكبير في مكتب المدعي العام في بوتسوانا. وقد ساهم ستوكويل بخبرته في نقل النموذج المؤسسي والإجرائي الذي قامت عليه اللجنة في هونغ كونغ، مع تكييفه ليتلاءم مع الخصوصية السياسية والإدارية في بوتسوانا، وبناءً على هذه الجهود تم تأسيس مديرية مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية كهيئة مستقلة تملك صلاحيات واسعة في التحقيق والادعاء، لتصبح لاحقًا نموذجًا إفريقيًا يُحتذى به في النزاهة والشفافية والاستقلال المؤسسي[33].

انطلاقاً من تجربة بوتسوانا، ينبغي للعراق أن يعمل على إعادة هيكلة وتطوير أجهزته الرقابية، وعلى رأسها هيئة النزاهة، بما يضمن استقلالها الفعلي وقدرتها على أداء مهامها بعيداً عن التأثيرات السياسية والحزبية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستعانة بخبراء دوليين ومتخصصين في مكافحة الفساد للمساهمة في صياغة تشريعات حديثة وتطوير الأنظمة الإجرائية، على غرار ما فعلته بوتسوانا عندما استعانت بخبرات اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد في هونغ كونغ (ICAC) لتأسيس مديريتها الوطنية (DCEC)، إن تبنّي هذا النهج القائم على الخبرة المؤسسية الدولية سيُسهم في بناء جهاز رقابي عراقي يتمتع بالكفاءة والاحترافية، ويكون قادراً على فرض المساءلة وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام، وكذلك يكون بعيد عن التأثيرات الحزبية وبذلك تتحول هيئة النزاهة إلى ركيزة حقيقية في منظومة الحكم الرشيد ومكافحة الفساد في العراق.

تتميز هيئة الشفافية والأخلاق العامة (JUTEP) في الأوروغواي بتبنيها التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية كأداة رئيسية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، على عكس هيئة النزاهة العراقية التي لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الأساليب الورقية والإجراءات التقليدية. فقد أطلقت (JUTEP) منصة إلكترونية متكاملة لتلقي الشكاوى والمطالب من المواطنين والموظفين العموميين، مع توفير خاصية إخفاء الهوية لحماية المبلغين وتشجيع الإبلاغ عن الفساد دون خوف من الانتقام. كما انضمت الهيئة عام 2019 إلى شبكة الحكومة المفتوحة بهدف تعزيز المشاركة المجتمعية في الرقابة على المشتريات العامة، وبدأ الموقع الإلكتروني بالعمل رسميًا في عام 2020 ليصبح قناة تفاعلية تربط المواطن بالمؤسسات الحكومية. هذا التطور الرقمي مكّن (JUTEP) من رصد المخالفات بشكل استباقي وتحسين كفاءة المراقبة على العقود والمناقصات، مما عزز الثقة العامة في مؤسسات الدولة وجعل التجربة الأوروغوانية نموذجًا متقدمًا في توظيف التكنولوجيا لخدمة الشفافية والحوكمة الرشيدة[34].

يمكن لهيئة النزاهة العراقية أن تستفيد من التجربة الرقمية في الأوروغواي لتطوير منظومتها الرقابية وجعلها أكثر فاعلية وتفاعلاً مع المواطنين، وذلك عبر اعتماد نظام إلكتروني متكامل لتلقي الشكاوى ومتابعة قضايا الفساد بما يعزز الشفافية ويقلل التدخل البشري الذي قد يعرقل سير التحقيقات. ويُعد إدخال خاصية الإبلاغ المجهول، على غرار ما هو معمول به في الأوروغواي، خطوة محورية لحماية المبلّغين وتشجيع المشاركة المجتمعية، على أن تُصمَّم عملية الإبلاغ بشكل مبسّط للغاية، من دون مراحل إلكترونية معقدة، ودون اشتراط إدخال رقم الهاتف أو البريد الإلكتروني، مع جعل الاسم والبيانات الشخصية اختيارية أو غير قابلة للإدخال أساساً. كما يمكن إنشاء منصة بيانات مفتوحة تتيح الاطلاع المباشر على العقود والمناقصات الحكومية، بما يسمح بالرقابة المجتمعية والتحليل الاستباقي ورصد الأنماط المشبوهة، ويقرّب الهيئة من المعايير الدولية لمكافحة الفساد ويعزز ثقة المواطن بالمؤسسات.

المبحث الثالث: تمكين الفاعلين غير الرسميين عر اقياً: تجارب بوتسوانا والأوروغواي

المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد

تُعد مؤسسات المجتمع المدني أحد أركان منظومة النزاهة وفق النموذج الصلحي الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية، حيث يركّز هذا النموذج على مجموعة من الركائز الأساسية هي: الإرادة السياسية، الإصلاح المؤسسي، إشراك مؤسسات المجتمع المدني، الإصلاحات الإدارية، تفعيل المؤسسات الرقابية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، وسائل الإعلام، والقطاعان العام والخاص، تشكل هذه الركائز معًا البنية المتكاملة للنزاهة، إذ لا يمكن وضع إستراتيجية فعّالة لمكافحة الفساد من دون توافرها جميعًا. إن ضعف أو غياب أي ركن منها يؤدي إلى إضعاف النظام برمّته، ويجعله عرضة للتفكك والانهيار[35].

لابد أن تضطلع مؤسسات المجتمع المدني في العراق بدور أوسع في تعزيز الرقابة والمساءلة، من خلال دعم جهود المجالس التشريعية والنيابية والأجهزة الرقابية لتحقيق مستوى أعلى من الشفافية. ويتطلب ذلك أيضًا تفعيل دور وسائل الإعلام في كشف بؤر الفساد، مع ضمان توفير الحماية القانونية للباحثين والإعلاميين، باعتبار ذلك من المهام الأساسية التي تقع ضمن مسؤوليات منظمات المجتمع المدني[36].

في الأوروغواي يتسم دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بطابع تعاوني مع مؤسسات الدولة، وليس بالمواجهة أو الضغط الاحتجاجي. فقد اختارت هذه المنظمات ومنها (أوروغواي الشفافة) العمل ضمن الأطر القانونية والمؤسساتية لتعزيز الشفافية والنزاهة العامة. كما استُخدمت آليات الديمقراطية المباشرة مثل الاستفتاءات والاقتراعات الشعبية كوسيلة رقابية على أداء الحكومات ومشاريعها المثيرة للجدل، خصوصًا في القضايا الاقتصادية والخصخصة. وقد تمكنت الحركات الاجتماعية من توجيه السياسات العامة عبر تحالفاتها مع الأحزاب المعارضة، وأسهمت في ترسيخ ثقافة المساءلة. هذا التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني يعكس نموذجًا فريدًا في بناء منظومة مكافحة الفساد القائمة على المشاركة والتعاون بدلاً من الصراع[37]. يمكن للعراق الاستفادة من التجربة الأوروغويانية عبر تعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني بدلاً من الاكتفاء بالدور النقدي أو الاحتجاجي. كما ينبغي تفعيل آليات المشاركة الشعبية مثل الاستفتاءات والحوار المجتمعي لزيادة الرقابة على القرارات الحكومية. ويمكن تبني نموذج (الشراكة في النزاهة) الذي يربط بين الأجهزة الرقابية والمجتمع المدني في متابعة الإنفاق العام والمشاريع التنموية، كذلك من المهم بناء مؤسسات مدنية مستقلة تمتلك خبرات مهنية في رصد الفساد وتقييم السياسات العامة. ويجب توفير بيئة قانونية تضمن الحماية للباحثين والإعلاميين وتُشجع العمل الجماعي في مجال مكافحة الفساد.

كما تؤدي المنظمات غير الحكومية والشبكات الدولية دورًا مهمًا في مكافحة الفساد من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة في القطاعين العام والخاص، وفي أوروغواي التي تُعد من أكثر

دول أمريكا اللاتينية نزاهة، برزت (شبكة الاتفاق العالمي) بوصفها منصة أساسية لدعم جهود مكافحة الفساد. أنشئت هذه الشبكة بهدف تعزيز الاستدامة والممارسات الأخلاقية، استنادًا إلى المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتعمل على توحيد جهود مختلف الأطراف لوضع سياسات وتشريعات فعّالة تحد من الفساد[38].

ويمكن للمنظمات المجتمع المدني العمل على رفع وعي المواطنين من خلال الزيارات الميدانية والحملات عبر وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي والمحاضرات العامة والدورات التدريبية وغيرها من أنشطة التوعية التي تسهم في إشراك المواطن في عملية مكافحة الفساد، تركز هذه الأنشطة على توضيح أثر الفساد على المجتمع وإبراز الدور المهم للأفراد في الحد منه ورفض المشاركة فيه، وكما تعمل الجهات المختصة مع الجامعات والمدارس لتبني مناهج وبرامج تهدف إلى غرس ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد لدى الأطفال والشباب، وتمكينهم من المفاهيم والأدوات اللازمة لذلك، ولتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الفساد، تُوفَّر خدمات الدعم والإرشاد القانوني المجانية لضحايا الفساد والمبلغين عنه، قد تسهم هذه الجهود في زيادة الوعي العام وانخفاض حالات التردد في الإبلاغ، وارتفاع عدد القضايا المرتبطة بمنظومة النزاهة والشفافية، ويمكن تحفيز المبلغين والإعلاميين والباحثين عبر منحهم جوائز سنوية الذين يسلطون الضوء على قضايا الفساد وآليات مكافحته[39].

المطلب الثاني: دور الأعلام في مكافحة الفساد

لتعزيز الانفتاح في المجتمع وكشف الفساد والمفسدين في هياكل ومؤسسات الدولة العراقية، يتطلب الأمر تطوير حرية الصحافة والرأي والتعبير، بوصفها من أهم العوامل في الحد من ظاهرة الفساد. فالإعلام يمتلك القدرة على خلق مناخ من الحوار الديمقراطي عبر الوصول إلى المعلومات الدقيقة المتعلقة بقضايا الفساد وتقديمها للمواطنين في الوقت المناسب[40].

غير أن الصحافة ووسائل الإعلام في العراق ما زالت تواجه عقبات تحد من فاعليتها، أبرزها صعوبة الحصول على المعلومات الرسمية، مما يضعف قدرتها على التحقيق والكشف عن مواقع الفساد والمسؤولين عنه، ومن ثمّ ينبغي أن تتبنى الحكومة العراقية، ضمن جهودها لمكافحة الفساد، إستراتيجية متكاملة تمكّن الإعلام من أداء دوره كعنصر أساسي في منظومة النزاهة، وذلك من خلال[41]:

1. تعزيز دور الإعلام ليأخذ مداه الكامل بوصفه سلطة رابعة فاعلة في متابعة قضايا الفساد وكشف المفسدين داخل مؤسسات الدولة، ولا سيما في القطاعات الاقتصادية ذات الحساسية العالية.
2. تطوير قدرات وسائل الإعلام في نشر ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة، وتكثيف البرامج التوعوية التي تشرح مخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد الوطني.

3. ضمان استقلالية الصحافة ووسائل الإعلام عن الانتماءات والتأثيرات السياسية، بما يتيح لها نقل المعلومات بموضوعية ومهنية ويعزز مصداقيتها لدى الرأي العام.
4. ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات الإعلامية نفسها، لتكون نموذجاً عملياً في مكافحة الفساد قبل المطالبة به في مؤسسات الدولة الأخرى.
5. تمكين الإعلام من مساعدة المواطنين في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحقوقهم واحتياجاتهم، بما يقلل فرص الابتزاز والرشوة وسائر أشكال الفساد الإداري.
6. الدعوة إلى تشريع قانون لحرية الوصول إلى المعلومات يضمن الشفافية ويكفل حق الاطلاع على البيانات العامة.
7. النص صراحة في قانون حرية الوصول إلى المعلومات على حق الفئات المعنية بمراقبة الفساد ومكافحته، مثل (الإعلاميين، والصحفيين، والمدونين وناشطي وسائل التواصل الاجتماعي، وموظفي منظمات المجتمع المدني) في الوصول إلى أي بيانات أو معلومات عامة يحتاجونها لأداء دورهم الرقابي، دون قيود تعسفية أو تدخلات غير قانونية.

إذ تلعب وسائل الإعلام دورًا محوريًا في مكافحة الفساد من خلال كشف الممارسات غير القانونية، وتوجيه الرأي العام نحو المساءلة والشفافية. تجربة بوتسوانا توضح أن الإعلام يمكن أن يكون سلطة رقابية موازية، تسهم في تدفق المعلومات وتحليل سياسات الحكومة. فعندما تُتاح حرية الصحافة، يتحول الإعلام إلى وسيلة ضغط أخلاقي على مؤسسات الدولة، ويصبح أداة لردع الفساد قبل وقوعه. إلا أن نجاح هذا الدور يعتمد على استقلالية الإعلام وقدرته على الوصول إلى المعلومات دون قيود سياسية أو اقتصادية[42].

في بوتسوانا واجه الإعلام تحديات قانونية وهيكلية، مثل قوانين تقيد حرية التعبير وضعف آليات التنظيم الذاتي، مما قلل من قدرته على أداء دوره الرقابي. ومع ذلك، ظل الإعلام هناك مصدرًا رئيسيًا في الكشف عن قضايا الفساد وتحريك النقاش العام حول النزاهة والشفافية. أثبتت التجربة أن وجود بيئة تشريعية متوازنة تضمن حرية الإعلام وتحميه من تدخل الدولة يُعزز فعاليته كمؤسسة رقابية. كما أن القوانين الداعمة لحق الحصول على المعلومات تمثل الأساس القانوني لأي نظام يرغب في مكافحة الفساد بفاعلية[43].

يمكن للعراق الاستفادة من تجربة بوتسوانا عبر بناء منظومة إعلامية مستقلة تستند إلى تشريعات تضمن حرية الوصول إلى المعلومات الحكومية، من الضروري تبني قانون عراقي حديث يكرّس مبدأ الشفافية ويحد من القيود المفروضة على الصحفيين، إلى جانب تطوير مهارات الصحافة الاستقصائية وتوفير حماية قانونية للإعلاميين، كما يجب على مؤسسات الدولة أن تتعامل مع الإعلام كشريك في مكافحة الفساد، لا كخصم، وأن توفر البيانات والمعلومات للمؤسسات الصحفية لتعزيز الثقة والمساءلة العامة، يتطلب دور الإعلام في مكافحة الفساد شجاعة في مواجهة الجهات المتنفذة، وثبات الإعلامي على مبادئه رغم الضغوط، مع ضرورة

تدريب العاملين على أساليب كشف الفساد، وتعاون المؤسسات الحكومية في توفير المعلومات لضمان الشفافية[44].

إن تفعيل دور الإعلام في مكافحة الفساد في العراق يتطلب بيئة قانونية وإدارية تشجع حرية التعبير وتضمن استقلال المؤسسات الإعلامية عن النفوذ السياسي والاقتصادي. يمكن إنشاء مجلس وطني للصحافة يعمل كهيئة تنظيم ذاتي، مشابه لمجلس الصحافة في بوتسوانا، لكن مع صلاحيات حقيقية في الرقابة والمساءلة. كما ينبغي دمج الإعلام ضمن الاستراتيجيات الوطنية للنزاهة، بحيث يشارك في حملات التوعية ونشر ثقافة المساءلة. بذلك يصبح الإعلام أداة فاعلة في دعم الحوكمة الرشيدة وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع[45].

ويمكن تعزيز هذا الدور من خلال استحداث جهات أو وحدات رصد متخصصة داخل الهيئات الرقابية، وكذلك في الدوائر التنفيذية والقضائية والتشريعية، تتولى المتابعة المباشرة لما يُنشر أو يُتداول في وسائل الإعلام التقليدية ومنصات التواصل الاجتماعي، وتحليل ما يُثار من قضايا تتعلق بالفساد الإداري والسياسي أو هدر المال العام، وتحويلها إلى بلاغات رسمية تخضع للتحقيق وفق الأطر القانونية. ويُكمل ذلك تفعيل دور جهاز الأمن الوطني في مكافحة الفساد، عبر تعزيز قدراته الاستخبارية والتحليلية في تتبع شبكات الفساد الكبرى، والتنسيق المؤسسي مع هيئة النزاهة والادعاء العام والجهات القضائية، بما يسهم في الانتقال من ردّ الفعل إلى الوقاية والاستباق، ويعزز فاعلية الدولة في حماية المال العام وترسيخ سيادة القانون.

المطلب الثالث: دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد

للقطاع الخاص دورا كبيرا في مكافحة الفساد أو الحد منه إذ يلعب القطاع الخاص في بوتسوانا دورًا مهمًا في مكافحة الفساد من خلال تنظيمه الذاتي وتعاونه مع الجهات الحكومية. فقد أنشأت منظمة (بيزنس بوتسوانا) عام 1971 مدونة لقواعد السلوك بالتعاون مع دائرة مكافحة الفساد والنزاهة الاقتصادية، هدفت إلى ترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية في بيئة الأعمال. وقد مثّل إصدار هذه المدونة عام 2011 التزامًا واضحًا من القطاعين العام والخاص بالتصدي للممارسات غير المشروعة في الاقتصاد، مما جعل مكافحة الفساد مسؤولية مشتركة بين مؤسسات الدولة والشركات[46].

أمّا في القطاع الخاص فقد تركّز سياسة المنافسة المعتمدة في بوتسوانا منذ عام 2005 على تجريم السلوكيات الفاسدة مثل التواطؤ والتلاعب في العطاءات. هذا الإطار القانوني ساهم في الحد من الممارسات التي تضعف النزاهة الاقتصادية، وأوجد بيئة تشجع المنافسة العادلة بين الشركات. إلا أن ضعف الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأخرى شكّل تحديًا أمام استرداد الأموال غير المشروعة، ما يبرز الحاجة إلى تعاون دولي أوسع في محاربة الفساد المالي العابر للحدود[47].

يواجه القطاع الخاص في بوتسوانا تحديات داخلية تعيق فاعليته في مكافحة الفساد، أبرزها ضعف الالتزام بمدونة السلوك الطوعية وغياب آليات إلزامية للمساءلة. كما أن قرب بعض

الشركات من الحكومة أدى إلى تضارب المصالح وضعف استقلالية القطاع الخاص عن التأثير السياسي. لذلك، فإن تحقيق الشفافية يتطلب إطارًا قانونيًا يحد من امتلاك السياسيين أو الموظفين العموميين لمصالح تجارية، بما يمنع استغلال النفوذ ويضمن العدالة في المنافسة الاقتصادية[48].

أظهرت تجربة بوتسوانا أن مكافحة الفساد في القطاع الخاص لا تنجح دون تعاون مؤسسي فعّال وتبادل معلومات بين الهيئات المعنية. فقد واجهت هيئة المنافسة صعوبات في التحقيق بسبب إحجام بعض الوزارات عن مشاركة البيانات، ما أعاق كشف الممارسات الاحتكارية والفاسدة. لذا فإن نجاح القطاع الخاص في الحد من الفساد يعتمد على التكامل بين التشريعات، والشفافية في تداول المعلومات، وتفعيل دور الرقابة المستقلة لضمان التزام الشركات بقواعد السلوك المهني[49].

يمكن للعراق الاستفادة من تجربة بوتسوانا في مكافحة الفساد بالقطاع الخاص من خلال بناء إطار قانوني واضح يجرّم الممارسات غير النزيهة مثل التواطؤ والاحتكار والتلاعب في العقود، وينبغي تفعيل قوانين المنافسة ومنع تضارب المصالح بين المسؤولين والشركات لضمان استقلالية القرارات الاقتصادية، وكما يمكن للعراق اعتماد مدونة سلوك وطنية للقطاع الخاص تُنظم الالتزامات الأخلاقية وتلزم الشركات بالشفافية والمساءلة، ويتطلب ذلك تعاوناً مؤسسياً بين الهيئات الرقابية ودوائر الضرائب والمصارف لتبادل المعلومات ومنع الفساد المالي، وكما يجب تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات لتكون شريكاً في التنمية ومكافحة الفساد، وليس مجرد جهة اقتصادية تسعى للربح.

الخاتمة:

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن سياسات مكافحة الفساد في بوتسوانا والأوروغواي قامت على مقاربة شاملة جمعت بين الإرادة السياسية الصادقة، والإصلاح الإداري، واستقلال المؤسسات الرقابية والقضائية. وأظهرت المقارنة أن نجاح هذه التجارب لم يكن نتيجة تشريعات معزولة، بل ثمرة انسجام بين الإطار القانوني والممارسة المؤسسية والرقابة المجتمعية. في المقابل، يعاني العراق من اختلالات بنيوية حدّت من فاعلية جهوده في مكافحة الفساد رغم تعدد القوانين والمؤسسات. وعليه، فإن الاستفادة من هذه التجارب تقتضي التكييف الواعي لعناصرها، لا استنساخها، ضمن رؤية إصلاحية وطنية شاملة. إن بناء منظومة نزاهة فاعلة في العراق يظل رهناً بإصلاح تشريعي ومؤسسي متكامل يعيد الثقة بالدولة ويعزز الحوكمة الرشيدة.

أولاً: الاستنتاجات:

1. نجاح مكافحة الفساد في بوتسوانا والأوروغواي ارتبط بتوافر إرادة سياسية مستمرة لا تخضع للتقلبات الحزبية.
3. استقلال المؤسسات الرقابية والقضائية شكّل عاملاً حاسماً في الحد من الإفلات من العقاب.

4. الإصلاح الإداري القائم على الكفاءة والجدارة أسهم في تقليص فرص الفساد داخل الجهاز الحكومي.
5. الشفافية والوصول إلى المعلومات عززا الرقابة المجتمعية وساعدا في كشف التجاوزات مبكراً.
6. ضعف فاعلية منظومة مكافحة الفساد في العراق يعود إلى تقادم التشريعات وتداخل الصلاحيات وتأثير المحاصصة.
7. التجارب المقارنة تؤكد أن مكافحة الفساد عملية تراكمية تتطلب انسجاماً بين القانون والمؤسسة والمجتمع.

ثانياً: المقترحات:

1. تحديث التشريعات الجزائية العراقية الخاصة بجرائم الفساد بما ينسجم مع المعايير الدولية ويشدد العقوبات المالية والمصادرة.
2. تعزيز الاستقلال الفعلي لهيئة النزاهة والأجهزة الرقابية عبر ضمانات قانونية تحميها من التدخلات السياسية.
3. إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات وإنشاء هيئة مستقلة لتفعيله على غرار التجربة الأوروغوانية.
4. إصلاح نظام الخدمة المدنية باعتماد التعيين والترقية على أساس الكفاءة وتفعيل نظم تقييم الأداء.
5. إشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام كشركاء مؤسسيين في منظومة النزاهة.
6. تبني استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد تربط بين الإصلاح التشريعي والإداري والاقتصادي ضمن أفق زمني واضح.

الهوامش:

---

(1) ناصر الزعبي، الإرادة السياسية وسحب قانون الضريبة الجديد، صحيفة الدستور الأردنية، عمّان، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. متوفر على الرابط التالي: https://www.addustour.com/articles/1015475-الإرادة-السياسية، تاريخ أخر زيارة: 2025/10/13

(2) سحر عبد الله الحملي، الإصلاح الإداري مفهومه.. وآليات تطبيقه..(دراسة مقارنة)، المجلة العلمية كليات قطاع التجارة، جامعة الأزهر، العدد 110، ينار 2013، ص337.

(3) Kaboyakgosi, G. State, Society Structure and Process of Governance. In Phirinyane, M. B. (Ed.), Elections and the Management of Diversity in Botswana. Gaborone: Lentswe La Lesedi. 2013. p. 17.

(4) فايق حسن الشجيري، اثر الارادة السياسية في بناء القدرة الاقتصادية للدولة، جامعة المستنصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 58، 2010، ص100

(5) مهند عبد الوهاب مرموص، العلاقة بين المحاصصة السياسية وظاهرة الفساد في العراق بعد العام 200، مجلة السالم الجامعة، مجلة فصلية محكمة للعلوم الانسانية تصدر عن كلية السالم الجامعة - العدد 91، نيسان 2020، ص274.

(6) Saruchera, M., & Mantzaris, E. A qualitative study on the realities of anti-corruption and whistleblowing law and processes in Botswana. African Renaissance, 20(4). 202. p. 354.

(7) International Finance Corporation. Creating markets in Botswana. The World.BankGroup. Available at:https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/publications_ext_content/ifc_external publication _site/publications _listing_page/cpsd-botswana. last accessed: 30/12/2025

(8) Bank of Botswana. Annual Report 2021. Bank of Botswana .Available at the following link: https://www.bankofbotswana.bw/sites/default/files/publications/Annual_Report_2021.pdf. Last accessed: 8 January 2026. p. 21.

(9) Saruchera, M., & Mantzaris, E. A qualitative study on the realities of anti-corruption and whistleblowing law and processes in Botswana. African Renaissance, 20(4).2023. p.354.

(10) Simon, R. Why Uruguay finished first in our anti-corruption ranking. Americas Quarterly. Retrieved April 21, 2023, Available at: https://www.americasquarterly.org/article/why-uruguay-finished-first-in-our-anti-corruption-ranking,Accessed on: January 15, 2026.

(11) Inter-American Development Bank. Serving citizens: A decade of civil service reforms in Latin America (2004–2013). Inter-American Development Bank. 2014. p. 119.

(12) Mothusi, B. Public sector reforms and managing change in Botswana: The case of performance management system (PMS) [Doctoral dissertation, Cleveland State University]. Cleveland State University.2008. p.5.

(13) قانون الخدمة العامة، جمهورية بوتسوانا، لسنة 2008، المادة (14).

(14) قانون الخدمة العامة، جمهورية بوتسوانا، لسنة 2008، المادة (17/ 1، 3).

(15) قانون الخدمة العامة، جمهورية بوتسوانا، لسنة 2008، المادة (7).

(16) قانون الخدمة العامة، جمهورية بوتسوانا، لسنة 2008، المادة (6/ أ، ت).

(17) قانون الخدمة العامة، جمهورية بوتسوانا، لسنة 2008، المادة (9/ 2).

(18) قانون الخدمة العامة، جمهورية بوتسوانا، لسنة 2008، المادة (11/ 2/ ح).

(19) قانون الخدمة العامة، جمهورية بوتسوانا، لسنة 2008، المادة (23).

(20) قانون الخدمة العامة، جمهورية بوتسوانا، لسنة 2008، المادة (24).

(21) قانون الخدمة العامة، جمهورية بوتسوانا، لسنة 2008، المادة (41).

(22) ضياء احمد حسين الساعدي السلم المتحرك للرواتب والأجور، الإصلاح التشريعي وآفاق التجديد والأبتكار، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الحقوق- جامعة النهرين، العدد 1، المجلد 6، ص473.

(23) Directorate Of Combating Corruption And Economic Crime. Anti-Corruption And Public Education Posters, Stanford University Libraries, Special Collections, 2012 .P .1-2.

(24) Development (OECD). Integrity for good governance in Latin America and the Caribbean: From commitments to action. OECD Publishing. 2018. pp. 74–76.

(25) Piñeiro Rodríguez, R., & Rossel, C. Del dicho al hecho: Derecho de acceso a la información pública en Uruguay (Análisis No. 8/2014). Friedrich Ebert Stiftung. 2014. pp.3-4.

(26) Unidad de Acceso a la Información Pública. Guía didáctica sobre el derecho de acceso a la información pública. Available at: https://www.gub.uy/unidad-acceso-informacion-publica comunicacion/publicaciones /guia-didactica-sobre-derecho-acceso-informacion-publica/guia-didactica-2. Last accessed: September 15, 2025.

(27) Piñeiro Rodríguez, R., & Rossel, C. Del dicho al hecho: Derecho de acceso a la información pública en Uruguay (Análisis No. 8/2014). Friedrich Ebert Stiftung. 2014. pp.10-12.

(28) Piñeiro Rodríguez, R., & Rossel, C. Ibid. p. 15.

(29) عبد الرزاق حمزة عبد الله، دور المؤسسات المالية العالمية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (7)، العدد (21)، 2011، ص ص 121-122

(30) نور علي صكب وسامي مدب محمد، المنظومة السياسية والقانونية لمكافحة الفساد في العراق، هياة النزاهة، (د.ت)، ص160.

(31) Neira Novoa, G. Transparencia y lucha contra la corrupción como mecanismos de inclusión social en las contrataciones públicas. Organización de los Estados Americanos, Departamento para la Gestión Pública Efectiva, (n.d.). p. 12.

(32) Cribari, P., & Piñeiro, R. Avances y desafíos para la transparencia y la lucha contra la corrupción en Uruguay. Uruguay Transparente; Universidad Católica del Uruguay. 2018. p. 18

(33) Kuris, Gabriel. Managing Corruption Risks: Botswana Builds an Anti-Graft Agency, 1994–2012. Innovations for Successful Societies, Princeton University, October 2013. Based on interviews conducted in Gaborone, Botswana and London , 2013. p.8.

(34) Development (OECD). Ibid. pp. 74–76; Bidegain, G. p. 56.; Martini, M. Ibid. p. 8; Organization of American States [OAS], & Inter-American Development Bank [IDB]. 1992. p.9; Galeano, F.. Ibid. p. 27–37.

(35) ياسر علي ابراهيم وعدنان عبد الامير مهدي، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد العام(2003)، قضايا سياسية، العدد 55، 2018، ص130.

(36) سارة ابراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامة، مكتبة السنهوري، بغداد، ط1، 2014، ص163.

(37) Álvarez, E., & Scrollini, F. Impulso, freno y continuidades del gobierno abierto en Uruguay. In G. Bidegain, M. Freigedo, & C. Zurbriggen (Eds.), Fin de un ciclo: Balance del Estado y las políticas públicas tras 15 años de gobiernos de izquierda en Uruguay Political Science Department, School of Social Sciences, Universidad de la República. 2021. p.145-146.

(38) United Nations Global Compact. Uruguay — United Nations Global Compact Country Network. UN Global Compact. Available at the following link: https://unglobalcompact.org/engage-locally/latin-america/uruguay. Last accessed: 8 January 2026.

(39) هامة زيدان، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع: مكافحة الفساد، رام الله، فلسطين، 2022، ص4.

(40) نبيل جعفر عبد الرضا ومحمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد 1، العدد 3، 2010، ص8.

(41) أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت – مكتب الأردن والعراق، بغداد- العراق، أيلول 2013، ص8.

(42) Ndlovu, Tshepo. "Political Freedoms and Democracy. In: Alexander, Kabelo and Kaboyakgosi, Gofaone (Eds.). A Fine Balance: Assessing the Quality of Governance in Botswana. Pretoria: Idasa, 2012. p. 77; Andrew Clapham, Non-State Actors (In Postconflict Peace-Building), In Postconflict Peace-Building: A Lexicon, Ed. Vincent Chetail (Oxford: Oxford University Press, 2009. p.15; Kaboyakgosi, Gape, Sengwaketse, Margaret, & Balule, Tachilisa (eds.). Industrial Regulation in Botswana: Case Studies in Industrial Governance, Enforcement and Public Accountability. Botswana Institute for Development Policy Analysis (BIDPA), Books Series, No. 102, December. 2013. p.20.

(43)55. Fielden, L. Press regulation: Taking account of media convergence (Policy Brief). The Foundation for Law, Justice and Society. 2012.

56. Fielden, L. Press regulation: Taking account of media convergence (Policy Brief). The Foundation for Law, Justice and Society. 2012 .pp.5-7.

(44) حاتم بديوي الشمري وابتهال جاسم رشيد، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد: العراق أنموذجًا، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 4، 2016، ص 265.

(45) عمر إسماعيل حسين، دور وسائل الإعلام في كشف الفساد الإداري والمالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة، وزارة المالية العراقية، 2013، ص13.

(46)Kaboyakgosi, Gape, Sengwaketse, Margaret, & Balule, Tachilisa. bid. p.10.

(47)Directorate on Corruption and Economic Crime. Annual Report 2014. Gaborone: Government Printer. 2014. p.22.

(48) Mai-wai, Timothy K. National Anti-Corruption Strategy: The Role of Government Ministries. In: Resource Material Series No. 79 (UNAFEI), 2014. p 18.

(49)Competition Authority (Botswana). Annual Report (or Corporate Profile). Gaborone, Botswana: Competition Authority, 2014. p. 16.

المصادر:

المصادر العربية

1. أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، ورقة سياسات، مؤسسة فريدريش إيبرت – مكتب الأردن والعراق، بغداد- العراق، أيلول 2013.
2. حاتم بديوي الشمري وابتهال جاسم رشيد، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد: العراق أنموذجًا، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 4، 2016.
3. سارة ابراهيم حسين، مؤسسات المجتمع المدني والسياسات العامة، مكتبة السنهوري، بغداد، ط1، 2014.
4. سحر عبد الله الحملي، الإصلاح الإداري مفهومه.. وآليات تطبيقه..(دراسة مقارنة)، المجلة العلمية كليات قطاع التجارة، جامعة الأزهر، العدد 110، يناير 2013.
5. ضياء احمد حسين الساعدي السلم المتحرك للرواتب والأجور، الإصلاح التشريعي وآفاق التجديد والأبتكار، المؤتمر العلمي الثالث عشر، كلية الحقوق- جامعة النهرين، العدد 1، المجلد 6.
6. عبد الرزاق حمزة عبد الله، دور المؤسسات المالية العالمية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (7)، العدد (21)، 2011.
7. عمر إسماعيل حسين، دور وسائل الإعلام في كشف الفساد الإداري والمالي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة، وزارة المالية العراقية، 2013.
8. فايق حسن الشجيري، اثر الارادة السياسية في بناء القدرة الاقتصادية للدولة، جامعة المستنصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 58، 2010.
9. قانون الخدمة العامة، جمهورية بوتسوانا، لسنة 2008.
10. مهند عبد الوهاب مرموص، العلاقة بين المحاصصة السياسية وظاهرة الفساد في العراق بعد العام 200، مجلة السالم الجامعة، مجلة فصلية محكمة للعلوم الانسانية تصدر عن كلية السالم الجامعة - العدد 91، نيسان 2020.
11. ناصر الزعبي، الإرادة السياسية وسحب قانون الضريبة الجديد، صحيفة الدستور الأردنية، عمّان، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. متوفر على الرابط التالي:
12. https://www.addustour.com/articles/1015475-الإرادة-السياسية، تاريخ أخر زيارة: 2025/10/13
13. نبيل جعفر عبد الرضا ومحمد جاسم عواد، استراتيجية مقترحة لمعالجة الفساد في الاقتصاد العراقي كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد 1، العدد 3، 2010.
14. نور علي صكب وسامي مدب محمد، المنظومة السياسية والقانونية لمكافحة الفساد في العراق، هيأة النزاهة، (د.ت).

15. هامة زيدان، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع: مكافحة الفساد، رام الله، فلسطين، 2022.
16. ياسر علي ابراهيم وعدنان عبد الامير مهدي، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق بعد العام(2003)، قضايا سياسية، العدد 55، 2018.

المصادر الأجنبية:

1. Álvarez, E., & Scrollini, F. Impulso, freno y continuidades del gobierno abierto en Uruguay. In G. Bidegain, M. Freigedo, & C. Zurbriggen (Eds.), Fin de un ciclo: Balance del Estado y las políticas públicas tras 15 años de gobiernos de izquierda en Uruguay Political Science Department, School of Social Sciences, Universidad de la República. 2021..
2. Andrew Clapham, Non-State Actors (In Postconflict Peace-Building), In Postconflict Peace-Building: A Lexicon, Ed. Vincent Chetail (Oxford: Oxford University Press, 2009 .
3. Bank of Botswana. Annual Report 2021. Bank of Botswana. Available at the following link: https://www.bankofbotswana.bw/sites/default/files/publications/Annual_Report_2021.pdf. Last accessed: 8 January 2026..
4. Competition Authority (Botswana). Annual Report (or Corporate Profile). Gaborone, Botswana: Competition Authority, 2014 .
5. Cribari, P., & Piñeiro, R. Avances y desafíos para la transparencia y la lucha contra la corrupción en Uruguay. Uruguay Transparente; Universidad Católica del Uruguay. 2018 .
6. Development (OECD). Ibid. pp. 74–76; Bidegain, G. p. 56.; Martini, M. Ibid. p. 8; Organization of American States [OAS], & Inter-American Development Bank [IDB]. 1992. p.9; Galeano, F.. Ibid .
7. Development (OECD). Integrity for good governance in Latin America and the Caribbean: From commitments to action. OECD Publishing. 2018..
8. Directorate Of Combating Corruption And Economic Crime. Anti-Corruption And Public Education Posters, Stanford University Libraries, Special Collections, 2012.
9. Directorate on Corruption and Economic Crime. Annual Report 2014. Gaborone: Government Printer. 2014 .
10. Fielden, L. Press regulation: Taking account of media convergence (Policy Brief). The Foundation for Law, Justice and Society. 2012.
11. Inter-American Development Bank. Serving citizens: A decade of civil service reforms in Latin America (2004–2013). Inter-American Development Bank..
12. International Finance Corporation. Creating markets in Botswana. The World.BankGroup. Available at:https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/publications_ext_content/ifc_external publication _site/publications _listing_page/cpsd-botswana. last accessed: 30/12/2025
13. Kaboyakgosi, G. State, Society Structure and Process of Governance. In Phirinyane, M. B. (Ed.), Elections and the Management of Diversity in Botswana. Gaborone: Lentswe La Lesedi. 2013 .
14. Kaboyakgosi, Gape, Sengwaketse, Margaret, & Balule, Tachilisa (eds.). Industrial Regulation in Botswana: Case Studies in Industrial Governance, Enforcement and Public Accountability. Botswana Institute for Development Policy Analysis (BIDPA), Books Series, No. 102, December. 2013 .
15. Kuris, Gabriel. Managing Corruption Risks: Botswana Builds an Anti-Graft Agency, 1994–2012. Innovations for Successful Societies, Princeton University, October 2013. Based on interviews conducted in Gaborone, Botswana and London , 2013 .

16. Mai-wai, Timothy K. National Anti-Corruption Strategy: The Role of Government Ministries. In: Resource Material Series No. 79 (UNAFEI), 2014.
17. Mothusi, B. Public sector reforms and managing change in Botswana: The case of performance management system (PMS) [Doctoral dissertation, Cleveland State University]. Cleveland State University.2008 .
18. Ndlovu, Tshepo. "Political Freedoms and Democracy. In: Alexander, Kabelo and Kaboyakgosi, Gofaone (Eds.). A Fine Balance: Assessing the Quality of Governance in Botswana. Pretoria: Idasa, 2012 .
19. Neira Novoa, G. Transparencia y lucha contra la corrupción como mecanismos de inclusión social en las contrataciones públicas. Organización de los Estados Americanos, Departamento para la Gestión Pública Efectiva, (n.d..).
20. Piñeiro Rodríguez, R., & Rossel, C. Del dicho al hecho: Derecho de acceso a la información pública en Uruguay (Análisis No. 8/2014). Friedrich Ebert Stiftung. 2014.
21. Saruchera, M., & Mantzaris, E. A qualitative study on the realities of anti-corruption and whistleblowing law and processes in Botswana. African Renaissance, 20(4). 202 .
22. Saruchera, M., & Mantzaris, E. A qualitative study on the realities of anti-corruption and whistleblowing law and processes in Botswana. African Renaissance, 20(4).2023.
23. Simon, R. Why Uruguay finished first in our anti-corruption ranking. Americas Quarterly. Retrieved April 21, 2023, Available at: https://www.americasquarterly.org/article/why-uruguay-finished-first-in-our-anti-corruption-ranking,Accessed on: January 15, 2026.
24. Unidad de Acceso a la Información Pública. Guía didáctica sobre el derecho de acceso a la información pública. Available at: https://www.gub.uy/unidad-acceso-informacion-publica comunicacion/publicaciones /guia-didactica-sobre-derecho-acceso-informacion-publica/guia-didactica-2. Last accessed: September 15, 2025.
25. United Nations Global Compact. Uruguay — United Nations Global Compact Country Network. UN Global Compact. Available at the following link: https://unglobalcompact.org/engage-locally/latin-america/uruguay. Last accessed: 8 January 2026.

Foundations for Building an Effective Anti-Corruption System :A Comparative Study of the Experiences of Botswana and Uruguay in Light of the Iraqi Context

Hussam Mazhar Shanawa Al-Janabi **Prof Dr. Ahmed Yahya Hadi Al-Zuhairi**

Imam Al-Kadhim College for Islamic Sciences

hussam.mizhr@iku.edu.iq dr.ahmedalzuhary@iku.edu.iq

Keywords :Botswana, Uruguay, Anti-Corruption

Summary:

This study examines anti-corruption policies in Botswana and Uruguay as two successful models for building effective integrity and good governance systems, and explores the possibility of benefiting from these experiences in the Iraqi context. The study begins with an assessment of the reality of combating corruption in Iraq, which is characterized by intertwined political and institutional challenges, most notably political quota-sharing, weak institutional independence, and an outdated legal framework. It adopts a comparative analytical approach to identify the key determinants of success in the two case studies, namely genuine political will, merit-based administrative reform, the independence of oversight and judicial institutions, and the promotion of transparency and social accountability. The study concludes that transferring these experiences cannot be achieved through literal replication, but rather through adapting their core elements in a manner consistent with Iraq's political, legal, and economic specificities. It further emphasizes that building an effective national anti-corruption system requires comprehensive legislative and institutional reform that integrates accountability, transparency, and administrative reform, thereby enhancing public trust and consolidating the principles of good governance.